بارتفاع 53٪.. و450 مليون دينار قيمة العقود الخدمية تليها «اللوجستية» بـ 146 مليوناً

840 مليون دينار عقود ومناقصات الشركات المدرجة بالنصف الأول

- «الخليج للتأمين» في الصدارة بعقدين قيمتهما 349 مليون دينار
- «المشتركة» فازت بجميع العقود الخارجية بقيمة 129 مليون دينار

شريف حمدي

شهدت قيمة المناقصات والعقود التي فازت بها الشركات الكويتية المدرجة في بورصة الكويت والتابعة لها خلال النصف الأول من 2019 قفزة بنسبة 53٪ مقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2018، حيث بلغت قيمة العقود في الأشهر الـ 6 الأولى من العام الحالي نحو 840 مليون دينار ارتفاعا من 550 مليون دينار في الفترة المماثلة من 2018.

ورصدت «وحدة الأبحاث الاقتصادية بجريدة الأنباء» في إحصائية لها أن الربع الثاني من العام الحالي شهد ارتفاعا كبيرا على مستوى القيمة مقارنة بالربع الأول بنسبة 48٪، حيث بلغت قيمة العقود في الربع الثاني 502 مليون دينار، فيما كانت القيمة 338 مليون دينار في الربع الأول.

وجاء هذا الارتفاع الملحوظ في قيمة العقود والمناقصات التي فازت بها الشركات المدرجة والتابعة لها في النصف الأول من 2019، جراء عقدي تأمين صحي للمتقاعدين فازت بهما شركة الخليج للتأمين بقيمة 349 مليون دينار تشكل 41٪ من إجمالي قيمة العقود، وتصدرت الشركة قائمة الشركات التي فازت بعقود من حيث القيمة. وفيما يلي أبرز النتائج التي تظهرها الإحصائية:

- 20 شركة كويتية مدرجة وتابعة لها فازت بالعقود البالغ عددها 33 عقدا، وذلك مقارنة مع 13 شركة فازت بـ 32 عقدا في النصف الأول من 2018.
- فازت شركة اسمنت بورتلاند بعقد مع الشركة الكويتية للتموين بقيمة 113 مليون دينار، ويتعلق بتوريد حديد تسليح مدعوم لـ «الكويتية للتموين» لتسليمها للمواطنين بكمية قدرها 500 ألف طن.
- حصلت المجموعة المشتركة على 4 عقود إنشائية في إمارة أبوظبي بقيمة 129 مليون دينار، وهي جميع العقود الخارجية التي فازت بها شركات كويتية في النصف الأول.
- استحوذت شركة الوطنية للتنظيف على 10 مناقصات خدمية تابعة لبلدية الكويت بقيمة إجمالية 78 مليون دينار تشكل 9,5٪ من إجمالي قيمة العقود.
- جاءت وزارة الصحة في الصدارة على مستوى الجهات التي طرحت مناقصات في النصف الأول من العام الحالي، وذلك من خلال طرح مناقصتين بقيمة 349 مليون دينار، كانتا من نصيب الخليج للتأمين.
- في المرتبة الثانية جاءت «الكويتية للتموين» بطرح مناقصة الحديد المدعوم للمواطنين والتي سبق الإشارة إليها أعلاه، وفازت بها «بورتلاند» بقيمة 113 مليون دينار.
- شركة نفط الكويت حلت ثالثة بطرح 5 عقود قيمتها 76 مليون دينار تشكل 9٪ من الإجمالي.
- كشفت إحصائية «الأنباء» عن صدارة المشاريع الخدمية، من خلال 9 عقود بقيمة بلغت نحو 450 مليون دينار تشكل 53,5٪ من القيمة الإجمالية.
- حلت المناقصات اللوجستية في المرتبة الثانية بـ 146 مليون دينار تشكل 17,3٪ من إجمالي قيمة العقود.
- بلغت قيمة المناقصات الإنشائية 133 مليون دينار تمثل 15,8٪ لتحل في المرتبة الثالثة من حيث القيمة.
- حلت المناقصات النفطية في المرتبة الرابعة، إذ بلغت قيمتها 103 ملايين دينار تشكل 12,2٪ من الإجمالي.
- جاءت المناقصات الكهربائية في المرتبة الخامسة بقيمة بلغت 7,1 ملايين دينار بنسبة 0,8٪.

تراجعت بشكل سنوي 1,3٪ بنهاية الربع الأول من 2019

5 مليارات دينار صادرات الكويت غير النفطية

مصطفى صالح

كشفت وثيقة رسمية، حصلت عليها «الأنباء» عن تراجع صادرات الكويت غير النفطية خلال الربع الأول من 2019 الى 4,9 مليارات دينار.

وتظهر بيانات الادارة المركزية للاحصاء، عن تراجع قيمة الواردات الى الكويت بنسبة 4,7٪ خلال الربع الأول الى 2,5 مليار دينار.

وحقق الميزان التجاري فائضا بلغ 2,384 مليون دينار في الربع الاول من 2019، بينما بلغ هذا الفائض 2,323 مليون دينار في الربع الاول من 2018 أي ارتفاع بنسبة 2,6٪.

وفي نفس الفترة انخفض حجم التبادل التجاري بنسبة 2,5٪ مقارنة بالربع الأول من 2018، حيث إن حجم التبادل التجاري في الربع الاول من 2019 بلغ 7,507 ملايين دينار، بينما بلغ حجم التبادل التجاري 7,699 مليون دينار في الربع الاول من 2018.

وبلغ معدل التغطية 193٪ في الربع الاول من 2019، في حين كان 186,4٪ في الربع الاول من 2018. وفي الربع الاول من 2019 بلغ معدل التغطية (باستثناء السلع النفطية) 16,6٪، بينما كان معدل التغطية للربع الأول لسنة 2018 (باستثناء السلع النفطية) 22,4٪.

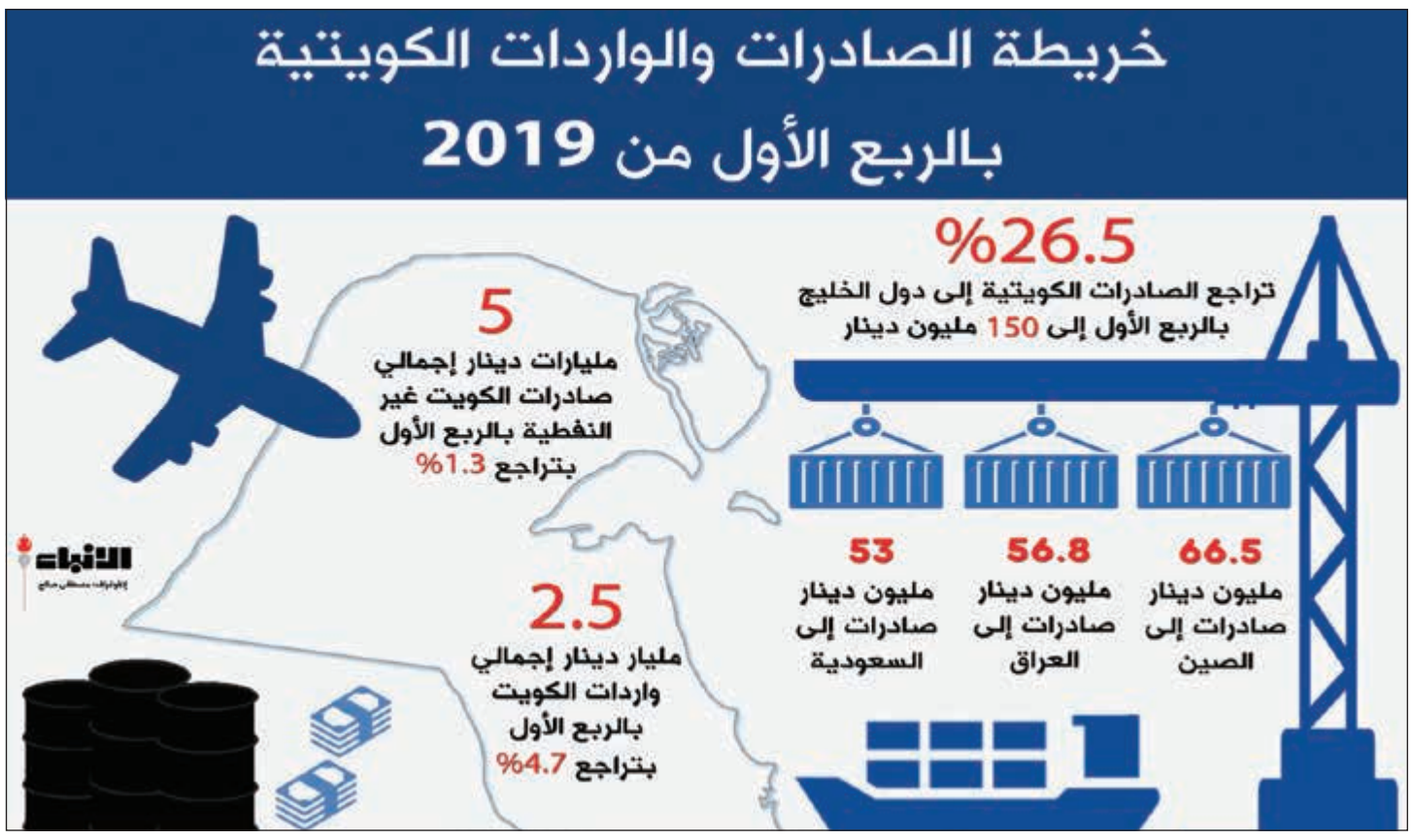

السلع المستوردة

وفي الربع الأول من 2019 تصدر فصل «وقود معدني، زيوت معدني ومنتجات تقطيرها؛ مواد قارية؛ شموع معدنية» قائمة أهم السلع المصدرة خلال الربع الأول من 2019 حيث بلغ (4,522 ملايين د.ك) بنسبة 91,4٪، يليه فصل «منتجات كيميائية عضوية» حيث بلغ (129,2 مليون دينار) بنسبة 2,6٪، ثم يليه «عربات سيارة، جرارات، دراجات وعربات أرضية أخر، أجزاؤها ولوازمها» حيث بلغ (72,8 مليون دينار) بنسبة 1,5٪.

وفي نفس الفترة، تصدرت «عربات سيارة، جرارات، درجات وعربات أرضية أخر، أجزاؤها ولوازمها» قائمة اهم السلع المستوردة، حيث بلغت (327,7 مليون دينار) بنسبة 12,8٪، ثم يليها «آلات وأجهزة وأدوات آلية؛ أجزاؤها» (309,9 ملايين دينار) بنسبة 12,1٪، ثم يليها «مراجل وآلات وأجهزة وأدوات آلية؛ أجزاؤها» (296,5 مليون دينار) بنسبة 11,6٪.

الصين بالصدارة

واحتلت الصين الشعبية الصدارة لأهم الدول المصدر إليها (عدا السلع النفطية)، حيث بلغت قيمة الصادرات نحو (66,5 مليون دينار). تليها العراق (56,8 مليون دينار)، ثم تليها المملكة العربية السعودية (53 مليون د.ك)، ثم تليها الهند (49,4 مليون دينار).

كما احتلت الصين الشعبية الصدارة لأهم الدول المستوردة منها، حيث بلغت قيمة الاستيراد (467,6 مليون د.ك)، تليها الامارات العربية المتحدة (224,3 مليون دينار)، ثم تليها الولايات المتحدة الأميركية (208,7 ملايين دينار)، ثم اليابان (162,8 مليون دينار).

وبالمقارنة مع الربع الأول من 2018، بلغت الصادرات الى دول مجلس التعاون الخليجي 150,5 مليون د.ك، بينما كانت تبلغ 204,8 ملايين د.ك من 2018، وذلك بانخفاض بلغ 26,5٪، وبلغت حصة الصادرات الى دول مجلس التعاون 3٪ في الربع الأول من 2019 في حين كانت تبلغ 4,1٪ في الربع الأول من 2018.

522 مليار دولار مشاريع البنية التحتية في دول الخليج

محمود عيسى

قالت مجلة ميد إن بنوك المنطقة ليست الوحيدة التي تفتقد فرص الاستثمار عالية القيمة وذات الآجال الطويلة، بل إن شعوب هذه المنطقة تفتقدها أيضا، وذلك برغم عدم وجود نقص في مشاريع البنية التحتية التي يتم التخطيط لها في الشرق الأوسط. ففي يونيو 2019 بلغت قيمة مشاريع البنية التحتية المدعومة من الحكومات نحو 790 مليار دولار في مراحل الدراسة او التصميم أو طرح المناقصات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كان نحو 522 مليار دولار او ما نسبته 66٪ منها من نصيب دول مجلس التعاون الخليجي.

وليس ثمة نقص في رأس المال بالمنطقة، حيث تشير التقديرات إلى أن بنوك دول مجلس التعاون الخليجي تحتفظ بحوالي 1,5 تريليون دولار من الودائع مع معدل إجمالي للقروض إلى الودائع يبلغ حوالي 76٪ كما في نهاية 2018. ومع ذلك وبرغم وفرة المشروعات وتوافر رأس المال والتصنيفات الائتمانية المرتفعة للغاية للعديد من حكومات المنطقة، فإن إيجاد التمويل مازال يمثل أحد أكبر العوائق أمام تنفيذ مشاريع البنية التحتية في المنطقة.

وأضافت المجلة أن النصوص المتشددة التي انطوت عليها اتفاقية بازل الثالثة لكفاية رأس المال بعد الأزمة المالية العالمية في 2008 تعتبر في الغالب عقبة رئيسية أمام الإقراض. ولكن القيود المؤسسية الداخلية هي أيضا مشكلة كبيرة.

ونوهت ميد الى نقطة مهمة هي انصراف البنوك عن تمويل مشاريع البنية التحتية لأنها تنطوي على إقراض طويل الأجل يؤدي إلى عزلة رأس المال العامل وتوليد عوائد أقل مما تولده الديون قصيرة الأجل. لذلك فإن البنوك تفضل الإقراض لتمويل المشاريع العقارية التجارية برغم انها تنطوي على قدر اكبر من المخاطر.

في وقت تتعرض فيه الموارد المالية للضغوط وتسعى الحكومات إلى اجتذاب القطاع الخاص لتمويل مشاريع القطاع العام، فإن هذه القيود تقوض الأهداف الوطنية، لكن الحكومات قادرة على تقديم المزيد لتحفيز الإقراض وتمويل مشاريع البنية التحتية.

وانتهت المجلة الى القول بأن المزيد من الشفافية حول المشروعات المراد تمويلها سيقلل من الضبابية المتعلقة بمخاطر المشروع، في حين أن اللوائح المالية المحلية، التي تعكس مثيلاتها من القوانين الحديثة التي طرحت مؤخرا في أوروبا، ستعزز الإقراض للبنية التحتية.

«الكويتية للاستثمار» تستحوذ على عقار تجاري في ألمانيا

أعلنت الشركة الكويتية للاستثمار عن استحواذها على عقار تجاري بمدينة دوسلدورف الألمانية بقيمة إجمالية للصفقة تقدر بنحو 41 مليون يورو، بما يعادل 14 مليون دينار. وقالت الشركة، في بيان لها على موقع البورصة أمس، إن الاستحواذ على العقار المشار إليه تم عن طريق الاستحواذ على شركات ذات غرض خاص، موضحة أن العقار مؤجر على شركة «إل إيه جي» وهي احدى أكبر الشركات الألمانية. وأوضحت أن الأثر المالي للصفقة يتلخص في إثبات أصول بالقوائم المالية للشركة بمبلغ 14 مليون دينار (قيمة الصفقة)، وزيادة الالتزامات وحقوق المستثمرين الآخرين بنحو 8,2 ملايين دينار. وأفادت الشركة بأن الاستحواذ المشار إليه يتوقع أن يحقق عائدا سنويا بنحو 7,5٪. وكانت أرباح الشركة ارتفعت خلال الربع الأول من العام الحالي إلى 7,5 ملايين دينار، بنمو نسبته 98٪ مقارنة بأرباح الفترة المماثلة من 2018.

43 ألف دينار أرباح «السكب» من سداد قرض

أعلنت شركة السكب الكويتية عن تحقيق أرباح بقيمة 42,72 ألف دينار من سداد قرض شركة فولاذ القابضة، والتي تساهم فيها «السكب» بنسبة 5٪ من رأس المال. وقالت «السكب»، في بيان لها على موقع البورصة أمس، ان «فولاذ» قامت بإجراءات تحويل مبلغ 6,041 ملايين دولار بما يعادل 1,83 مليون دينار سدادا للقرض الممنوح لها من قبل مساهمين، والتي تساهم فيه «السكب» بمقدار حصتها في رأس المال. وأوضحت الشركة أن سداد القرض سيترتب عليه زيادة النقدية بمبلغ 1,83 مليون دينار، موضحة أن الأثر المالي للعملية سينعكس على البيانات المالية للشركة بتاريخ تسلم المبلغ. وكانت أرباح «السكب» ارتفعت 10٪ في الربع الأول من العام الحالي، لتصل إلى 508,9 ألف دينار، مقابل أرباح بقيمة 464,7 ألف دينار للفترة المماثلة بالعام الماضي.

«أسواق المال» تعدل بيانات «الاستثمارات الوطنية»

أعلنت شركة الاستثمارات الوطنية أنها تسلمت بتاريخ 26 يونيو الماضي، كتابا من هيئة أسواق المال الكويتية يفيد بالتعديل على بيانات الشركة، فيما يتعلق بالمادة 6 من عقد التأسيس والمادة 5 من النظام الأساسي.

وقالت في بيان لها على موقع البورصة أمس، إن الأثر المالي لهذا الإجراء يتمثل في تخفيض رأسمال الشركة من 87,621 مليون دينار إلى 79,786 مليون دينار.

كما سيتم تحويل الرصيد المتبقي من احتياطي أسهم الخزينة الأعلى من القيمة الاسمية إلى الاحتياطي الاختياري، وبالتالي يصبح احتياطي أسهم الخزينة (صفرا)، والاحتياطي الاختياري 25,409 مليون دينار.

وكانت عمومية «استثمارات» قد أقرت مطلع يونيو الماضي، توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 8٪ من رأس المال بعد طرح أسهم الخزينة، وتخفيض رأس المال بعد إلغاء كامل رصيد أسهم الخزينة. وبلغت أرباح الشركة في الربع الأول من العام الحالي 5,48 ملايين دينار، مقابل أرباح بنحو 3,33 ملايين دينار للفترة المماثلة بالعام الماضي، بارتفاع نسبته 64٪.